

فيه درهم وتكون الجدة ستة دراهم خمسة في المائتين
 ودرهم في الاربعمين ولا يبي فيما دون الاربعمين وقال الامام
 علي المائتين فيحسابه حتى اذا زادت على المائتين مثلا
 يعني خمسة دراهم وتبلغ درهم وقس على هذا الما من
 قوله فما زاد فعلى حساب ذلك وله قوله صلى الله عليه وسلم
 لا تأخذوا من الكسور شي رواه ابو بكر الرازي في شرح
 مختصر الطحاوي **قوله ونصاب الذهب عشرون مثقالا**
 ما روت عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 يأخذ من كل عشرين دينارا فصاعدا نصف دينار ومن
 الاربعمين دينارا رواه بن ماجه والشافعية ستة دنانير
 وهو عشرون قيراطا كل قيراط خمس شعيرات **قوله اعلم بما**
ذهب اعتبار الغالب وقدم قوله وفيه اي في عشرين
مثقالا يعرف مثقالا ما رواه ابو بكر الرازي في كل اربعة
مناقيل قيراطان يعني اذا زاد على عشرين مثقالا
 فيه عند ابي حنيفة اي ان يبلغ اربعة مناقيل فاذا
 بلغ ذلك ففيه قيراطان والقيروان من اربعة مناقيل
 ربع العشر لان عدد المناقيل وهو اربعة اذا ضرب في عدد
 قيراطات المثقال وهو عشرون يكون ثمانون وعشرون
 ثمانين وربع الثمانية الثمانون فيكون القيراطان ربع
 عشر

عشر اربعة مناقيل فافهم وقال الامام زاد فيحسابه وقدم
قوله والنبي والحلي والابن حبان يعني في وجوب
 الزكاة والشر القطعة المأخوذة من المعدن وقال الشافعي
 لا زكاة في حلي النساء وخاتم فضة الرجال ولنا مروى
 عن ام سلمة قالت كنت البس اوصاخا من ذهب فقلت
 يا رسول الله انهم قال ما يبلغ ان يودي زكاته فتركي
 فليس بكثر رواه ابو داود والوضع الحلي وجعه اوصاخ
 وما رواه الشافعي من حديث جابر انه صلى الله عليه
 وسلم قال لبس في الحلي زكاة فلا اصل له رواه البيهقي
وما عليه منهما اي من الذهب والفضة عشرون
فهو كروض البخاري فلا يركب الابنية التجارة ويقول
 عند الزكاة الا ان يخلص منه نصاب تحسب لا يشترط
 فيما بينة التجارة ولا القيمة **قوله ونصاب المروض**
ان يبلغ قيمته ايضا ثابا لانفع للمفقر وذلك لرعاية
 حق الفقراء وعن ابي يوسف ان يقوم بما اشترى اذا كان
 الممل من النقر وان اشترىها بغير النقر يقوم بما بالغاب
 من النقر وعن محمد انما يقوم بالنقد الغالب على كل حال
 ويقوم بالمصر الذي هو فيه وان كان في مفارقة يقوم في المصر
 الذي عليه **قوله وكما انصاب في طرفي القول كاف**